حكم تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل

د. حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا
قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الجوف

حكم تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل

د. حسان بن نور بن عبدالقادر بتوا

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الجوف

تاريخ تقديم البحث: ١٠/ ٤/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٧/ ٦/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

موضوع البحث هو دراسة تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل، سواء أكان المجرور استفهاما أم غيره، ويهدف البحث إلى بيان حكم التقديم في كلتا الصورتين، وعرضهما على بعض الأصول من القياس والسماع، ونقل العلل التي ذكرها النحاة، ومناقشتها، وقد سلك البحث المنهج الوصفي التحليلي، وانتهى البحث إلى وجوب التقديم في نحو: "ممن أنت أعلم؟"، وجوازه في نحو: "سعد من بكر أعلم" خلافا لجمهور النحاة الذين يقيدون الصورة الأخيرة بضرورة الشعر، ويوصي البحث بدراسة بعض المسائل المتصلة بباب أفعل التفضيل، مثل الموازنة بين جمود اسم التفضيل وجمود الأفعال غير المتصرفة، وكذا يوصي البحث الدراسات التي تدور في فلك معاني الحروف أن تستفيض في تناول معنى "من" في نحو: "سعدٌ أعلم من بكرٍ".

الكلمات المفتاحية: تقديم، من، مجرورها، أفعل، التفضيل.

*** دعمت عمادة البحث العلمي بجامعة الجوف هذا المشروع تحت مشروع بحثي رقم: (DSR2020-6-368)**

"Case of preceded "from" and its prepositional phrase to preference verb"

Dr. Hassan Bin Noor Bin Abdulqader Batwa
Department Arabic Language – Faculty Arts
AlJouf university

Abstract:

The object of this research is to study preceded "from" and its prepositional phrase to preference verb, whether the prepositional phrase is or other than interrogative. The research aims to illustrate the case of preceded in both forms, offer some principles of analogy and postulated, and mention the reasons mentioned by the grammarians. The research adopted the descriptive-analytical approach. The researcher concluded that it is obligatory to be preceded in the form of "Who do you know best?", and its permissibility in the form of "saad knows better than Bakr" in contrast to the majority of grammarians who link the last form to the necessity of poetry.

key words: Preceded-from and its prepositional phrase- preference verb.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن لأسلوب التفضيل في العربية أحكاما ينبغي مراعاتها، فإنّ اسم التفضيل قد يكون بأل أو مضافا أو مجردا منهما، وهذه الصورة الأخيرة لها أحكام، منها: أن يلزم أفعل التفضيل الإفراد والتذكير، وأن يؤتى بعده بـ "مِن" جارة للمفضل عليه، نحو: "سعد أعلم من بكر"، وقد تكلم النحاة في مسألة تقديم "مِن" ومجرورها على أفعل التفضيل، فأوجبوا التقديم في نحو: "ممن أنت خير"؟ "ومن غلام أيهم أنت أفضل؟" أي إذا كان المجرور بـ "مِن" استفهاما أو مضافا إلى اسم استفهام، ومنعوه في غير ذلك إلا ما اقتضته ضرورة الشعر، ومهمة البحث هو دراسة المسألة بصورتيها المذكورتين مع شواهدها، وبيان موقف النحاة منها بالتفصيل، ونقل علل المنع التي ذكرت في ما مُنِع من ذلك، ومناقشتها، وإنشاد الشواهد المسموعة عن العرب، ثم الخروج بعد ذلك بنتيجة تبين ما انتهت إليه الدراسة في هذه المسألة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن تقديم "مِن" ومجرورها على "أفعل" التفضيل له حكمان متناقضان، أحدهما الوجوب إذا كان المجرور استفهاما، والآخر المنع إذا كان غير ذلك، وإلزامه التأخير، لكنَّ هذا الوجه الذي حَكمَ عليه بالمنع جمهورُ النحاة له شواهد من كلام العرب، وهي جديرة بالدراسة والتأمل.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

١- هذه المسألة أغفلها أكثر النحاة المتقدمين، وذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أنها من المسائل المغفول عنها[١] بعد أن نبه إلى أن الفارسي (٣٣٧هـ) تناولها في التذكرة، ولا يُعلم هل فصّل فيها الفارسي القول أم أشار إليها إشارة عابرة كما فعل في كتابه "المسائل الحلبيات"، ووجدتُ قولا نسبه أبو حيان (٧٤٥هـ) للفراء (٢٠٧هـ) وأصحابه في استقباح نحو: "إن عبدالله لمنك أفضل"[٢]، وقولاً آخر كذلك نسبه ابن هشام (٧٦١هـ) للمازني (٢٤٧هـ) في أنّ نحو: "زيدٌ من عمرو أفضل" قبيح جدًا[٣]، غير أني لم أقف على تفصيل وافٍ شافٍ لكلام هؤلاء النحاة في مؤلفاتهم، ولا نعرف من كلامهم في هذه المسألة إلا مثل هذه الإشارات المقتضبة، وأول من عرفتُه فصّل القول في هذه المسألة –فيما وقفتُ عليه من الكتب– هو ابن مالك في مؤلفاته، ثم تابعه على ذلك شُراح التسهيل والألفية، فكان ذلك مما دفع الباحث لدراسة هذا الموضوع؛ إذ لم يتناوله كثير من النحاة المتقدمين فيما وصل إلينا من كتبهم.

٢- أن أسلوب التفضيل مما يُستعمل في الكلام بكثرة، ومن المهم تجلية ما يتعلق بهذا الأسلوب من مشكلات، وتوضيحها، ومن هذه المشكلات المشكلة التي يسعى البحث في دراستها وإبداء الرأي فيها.

---

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٧٦٥/٢.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/١٠.

(٣) يُنظر: حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥١/٢.

٣- أن هذه المسألة التي يدرسها البحث لم تُحص أحكامها وتفصيلاتها في كتاب واحد، فكان من المهم جمع ما تناثر من أحكام هذه المسألة، وعللها التي تفرقت في كتب النحو؛ ليسهل الإحاطة بها، ومعرفة ما قيل فيها.

٤-أن القراءة الأولية في الموضوع والنظر فيما ذكره النحاة في المسألة أثارت لدى الباحث أسئلة كثيرة، ورأى أن كلام النحاة في ذلك هو محل نقاش ودراسة، وأن بعض ما ذكروه يمكن أن يُرد بالقواعد النحوية المعتبرة.

منهج البحث:

منهج البحث هو المنهج الوصفي التحليلي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

١-بيان حكم تقديم "مِن" ومجرورها على "أفعل" التفضيل إذا كان المجرور اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام.

٢- بيان حكم الصور الآتية: "ممن أنت أعلم؟"، و"أنت ممن أعلم؟"، "وممن كان سعدٌ أعلم؟"، "وممن ظننت سعدا أعلم؟"، و"أمن سعد أنت أعلم؟"، و"أأنت أعلمُ من سعد؟".

٣- بيان صحة أسلوب: "سعدٌ من بكر أعلم" أو عدم صحته بالنظر إلى الأدلة والعلل.

٤- النظر في الشواهد التي استعملت هذا الأسلوب، أكثيرة هي فيصح القياس عليها أم قليلة فيقتصر فيها على السماع.

٥- نقل علل المنع التي ذكرها النحاة، ودراستها، ومناقشتها.

أسئلة البحث:

يسعى البحث للجواب عن هذه الأسئلة:

١- ما مدى عناية النحاة بهذه المسألة؟

٢- ما حكم نحو: "ممن أنت أعلم؟"، و"أنت ممن أعلم؟"، "وممن كان سعدٌ أعلم؟"، "وممن ظننت سعدا أعلم؟"، و"أمن سعد أنت أعلم؟"، و"أأنت أعلمُ من سعد؟".

٣- ما حكم نحو: "سعدٌ من بكر أعلم؟"؟

٤- ما العلل التي ذكرها النحاة في الحكم على المسألة بصورتيها؟ ومن خالف في ذلك؟

٥- هل يمكن أن يجوز في المسألة وجه غير الذي ذكره النحاة؟ وإذا جاز فما علل ذلك؟ وكيف يمكن أن يُرد على من خالف؟

٦- هل ما قيل من شواهد في المسألة يرقى لدرجة القياس عليه؟

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت بعض الجوانب في باب أفعل التفضيل، منها:

١- صيغة أفعل التفضيل بين شروط النحاة وواقع اللغة، للدكتور عماد بن مجيد علي، والدكتور فرهاد بن عزيز محيي الدين، مجلة جامعة كركوك، العدد١، المجلد٦، السنة السادسة.

٢- صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم- دراسة نحوية، للدكتور أحمد بن إبراهيم الجدبة، والأستاذ بسام بن حسن مهرة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية بغزة، العدد٢، المجلد العشرون، يونيو ٢٠١٢.

والدراسة الأولى درست دلالة أفعل التفضيل في الأمثال العربية، والصيغ التي خرجت عن قياس النحاة، والدراسة الثانية تناولت بعض مسائل أفعل التفضيل من حيث مطابقته لما قبله، وتأنيثه وجمعه، وغير ذلك، مع دراسة ذلك في القرآن الكريم، وإحصاء صيغ أفعل التفضيل في القرآن، ولم تتعرض أي من الدراستين لموضوع هذه الدراسة.

وهناك رسالة ماجستير تناولت باب أفعل التفضيل كله، وعرضت بإيجاز شيئا من هذه المسألة، وهذه الدراسة بعنوان: "اسم التفضيل بين النظرية والواقع" للباحثة ميسون بنت علي بن إسماعيل درويش، إشراف الدكتور: محمد بن حسن عواد، كلية الدراسات العليا بالجامعة الأدرنية، ١٩٩٥م.

والباحثة حين عرضت لهذه المسألة لم تستوف أقوال النحاة فيها، ولم تحط بمذاهبهم كلها، ولم تعرض لكثير من العلل المهمة، بل إنها لم تنقل إلا علة واحدة في منع تقديم "من" الجارة للمفضول على أفعل في غير الاستفهام، ونقلتها دون مناقشة، ورسالتها لم تستقل أصلا بدراسة هذه المسألة، وإنما جاء كلامها عنها في ثنايا موضوعها، ولذلك تناولتها إجمالا، وهو خلاف صنيع الباحث الذي أقام دراسته لهذه المسألة وحدها، وناقش ما هداه إليه البحث من علل النحاة مناقشة لم تُطرق من قبل على حد علمه واطلاعه، وشرحَ الشواهد، وذكرَ أدلة مختلفة من القياس والقواعد وغير ذلك من الأصول ترجح ما ذهب إليه، وله من النظر والتعليل والتحليل ما يغلب على ظنه أنه لم يُسبق إليه.

خطة البحث:

يبدأ البحث بمقدمة، فتمهيد، فمبحثين، ثم خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث وأهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث وأهدافه وأسئلته والدراسات السابقة وخطة البحث.

تمهيد: وفيها بيان معنى أفعل التفضيل وذكرُ أنواعه، مع بيان بعض الأحكام، وبيان النوع الذي تختص به الدراسة.

المبحث الأول: تقديم "مِنْ" ومجرورها المستفهَمِ عنه على "أفعل" التفضيل.

المبحث الثاني: تقديم "مِنْ" ومجرورها غير المستفهَمِ عنه على "أفعل" التفضيل.

ثم ينتهي البحث بخاتمة يذكر فيها أبرز النتائج.

وبعد، فإني أشكر عمادة البحث العلمي بجامعة الجوف على دعمها هذا المشروع البحثي ذا الرقم:.(DSR2020-6-3681)

والله الموفق.

تمهيد

يدل أفعل التفضيل على أنّ المفضل قد زاد على المفضّل عليه في صفة اشتركا فيها[١]، وذلك نحو: "سعد أعلم من بكر"، فهما مشتركان في العلم، لكنَّ سعدا قد زاد على بكر فيه.

وأفعل التفضيل يكون على أحوالٍ ثلاثة، أحدها أن يكون بأل، نحو: سعدٌ الأفضل، والثاني أن يكون مضافًا، إما إلى معرفة، نحو: سعدٌ أفضل القومِ، أو إلى نكرة، نحو: سعدٌ أفضلُ رجلٍ، والثالث: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، نحو: سعدٌ أفضلُ من بكرٍ[٢].

ويجب في هذا الأخير أن يُؤتى بعده بـ "مِنْ" ومجرورها كما مُثِّل؛ لأنهما من تمام معناه[٣]، فهو معهما كالمضاف مع المضاف إليه، والموصول مع صلته[٤]. ويمتنع ذلك في الحالين الأوّلين، فلا تقول: سعدٌ الأفضلُ من بكرٍ[٥]؛ لأن "مِن" والألف واللام تتعاقبان[٦]، فـ "مِنْ" تبيّن المفضل عليه، والألف واللام تبينه كذلك، فلا معنى للجمع بينهما[٧]. وفي الجمع بينهما تناقض من وجهين، أحدهما: أن "مِنْ" تفيد تفضيل ما قبلها على ما بعدها دون سواه، و"أل" تفيد

---

(١) يُنظر: شرح المقدمة الكافية ٨٤٨/٣.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨٠/٣.

(٣) يُنظر:شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٣/٢.

(٤) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٧٦٣/٢.

(٥) يُنظر: المفصل ٢٩٨.

(٦) يُنظر: المقتضب ٢٢٦/٤، والإيضاح للفارسي ٢١٢.

(٧) يُنظر: شرح المقدمة الكافية ٨٥١/٣.

تفضيله عليه وعلى غيره[١]، والآخر: أن "مِن" تُشعر بالافتقار، واللام تُشعر بالاستغناء[٢].

وكذلك لا تقول: سعدٌ أفضلُ القومِ من بكرٍ، ولا سعدٌ أفضلُ رجلٍ من بكرٍ[٣].

ومعنى "مِن" في نحو قولك: "عمرو أفضل من زيد" هو ابتداء الغاية، وعبارة سيبويه (١٨٠هـ) تشير إلى هذا المعنى، وتشير أيضا إلى إفادتها معنى التبعيض، قال: "إنما أراد أن يفضله على بعضٍ ولا يعم. وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيدٍ"[٤]، يعني إذا قلت "عمرو أفضل من زيد" فإن زيدًا هو الموضع الذي ابتدأ ارتفاع عمرو منه، فلزيد قدر من الفضل، وفضل عمرو يبتدئ من الفضل الذي عُلِمَ لزيد، وكذا إذا قلت: "عمرو شر من زيد" فزيد هنا هو الموضع الذي ابتدأ سفول عمرو منه، فإنّ لزيد قدرا من الشر، وشر عمرو يبتدئ من ذلك القدر.

وحملَ كلامه على التبعيض دون ابتداء الغاية ابن ولاد[٥](٣٣٢هـ)، وأيده في ذلك رادا على المبرد (٢٨٥هـ) الذي ذكر أنها تفيد ابتداء الغاية –وسيأتي–.

---

(١) يُنظر: شرح المقدمة الكافية ٨٥١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٤.

(٢) يُنظر: شرح المقدمة الكافية ٨٥١/٣.

(٣) يُنظر: البديع في علم العربية ٢٨٥/١.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٤.

(٥) يُنظر: الانتصار ٢٥٦.

وعلى معنى التبعيض أيضا حمل السيرافي[1](٣٦٨هـ) كلام سيبويه، وقال إن الأولى أن تكون بمعنى ابتداء الغاية.

وتكلم المبرد عن معنى "منْ" في هذا الموضع حين تعرّض لبعض معاني "مِن"، قال: "... "مِن" وأصلها ابتداء الغاية نحو: "سرت من مكة إلى المدينة"... وقولك "زيد أَفضل من عمرو" إِنَّما جعلت غَايَة تفضيله عمرا، فإِذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه"[2]، وقال ابن السرّاج (٣١٦هـ) متعرضا لرأي المبرد السابق: "وقد فسر أبو العباسِ معنى "منكَ" إذا قلت: زيد أفضل من عمرٍو، أنه ابتداءُ فضلِه في الزيادة من عمرٍو"[3]، وصرّحَ الفارسي بأنّ "مِن" هنا لابتداء الغاية؛ لأن المجرور بها هنا هو محل ابتداء الزيادة في الفضل في قولك: "أفضل منه"[4]، وذكر ابن يعيش(٦٤٣هـ) نحو ذلك[5].

وأما تقديم "مِن" ومجرورها على "أفعل" التفضيل فلا يخلو: إما أن يكون المجرور بها استفهاما أو لا، فمثال الأول: "ممن أنت أعلم؟"، ومثال الثاني: "سعدٌ من بكرٍ أعلم"، وللنحاة كلام على كلا الموضعين، وهو موضع الدراسة هنا.

---

(١) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٠١/٥.

(٢) المقتضب ٤٤/١.

(٣) الأصول ٧/٢.

(٤) الإيضاح للفارسي ٢١٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤.

وهذه المسألة أغفلها أكثر النحاة المتقدمين[١]، اللهم إلا بعض إشارات نجدها عند الفارسي فيما وصل إلينا من بعض مؤلفاته[٢]، ورأيا منسوبا للفراء وأصحابه[٣]، وآخر للمازني بعبارة مقتضبة[٤]، ويبدو —بالنظر إلى ما بين أيدينا من المصنفات– أن كتب ابن مالك هي أُولى الكتب التي تناولت الموضوع مفصلا، فقد اعتنى ابن مالك بهذه المسألة بعد أن نبه إلى أن أبا عليٍّ ذكرها في التذكرة، وذكر ابن مالك أنها من المسائل المغفول عنها[٥]، فبيَّنها في مؤلفاته كالتسهيل[٦] وشرحه[٧]، والكافية وشرحها[٨]، والألفية[٩]، وشرح عمدة الحافظ[١٠]، وأكثر النحاة الذين تناولوا هذه المسألة هم شُراح التسهيل والألفية.

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢.

(٢) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٧٧.

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/١٠.

(٤) يُنظر: حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥١/٢.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢.

(٦) يُنظر: التسهيل ١٣٣.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٣.

(٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية ١١٢٨/٢، ١١٣٣-١١٣٤.

(٩) يُنظر: الألفية، أفعل التفضيل ١٣١.

(١٠) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢.

المبحث الأول: تقديم "مِنْ" ومجرورها المستفهَمِ عنه على "أفعل" التفضيل

ذكر النحاةُ[١] أنه يجب تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل إذا كان المجرور بها اسم استفهام، نحو: "ممن أنت أعلم؟"، "ومن أيِّ القومِ أنت أعلم؟"، أو مضافًا إلى اسم استفهام، نحو: "من شيخِ أيِّهم أنت أعلم؟"، وعلة ذلك عندهم أن الاستفهام له صدر الكلام.

وإنما كان الاستفهام له صدر الكلام لأنه يفيد معنى فيما بعده، ولو تقدم المستفهَم عنه انعكس المعنى[٢].

وفي وجوب تقديم "مِن" ومجرورها هنا قال ابن مالك[٣]:

وإنْ تكُنْ بِتلوِ "مِنْ" مُسْتَفْهِما :: فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ "مِمَّن أنتَ خيرٌ؟"..... ::.....

ثم اختلف النحاة في هذا التقديم، فذهب أبو حيان[٤] إلى أنَّ "مِنْ" وما جرته من اسم الاستفهام يجب تقديمهما إلى صدر الجملة، ولا يجوز توسطهما بين المبتدأ وأفعل التفضيل الواقع خبرا له، فلا تقول: "أنت مِمَّنْ أعلم؟"، ولا يجوز عنده كذلك توسط "مِن" ومجرورها في الاستفهام بين ما كان أصله المبتدأ وبين أفعل التفضيل الذي كان في الأصل خبرًا للمبتدأ، فلا تقول: "كان سعدٌ

---

(١) يُنظر: ألفية ابن مالك أفعل التفضيل ١٣١، وشرح عمدة الحافظ ٧٦٥/٢، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٢/٣، وشرح ابن عقيل ٨٤/٣، والمقاصد الشافية ٥٩٢/٤.

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب١٤٤/١.

(٣) ألفية ابن مالك، أفعل التفضيل ١٣١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٣٣١/٥، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦.

ممن أعلم؟"، ولا "ظننتَ سعدًا ممن أعلم؟"، بل يُقال: "ممن أنت أعلم؟"، و"ممن كان سعدٌ أعلم؟" و"ممن ظننتَ سعدا أعلم؟"[١].

وذهب الأشموني[٢] (٩٠٠هـ) إلى أنه يجب توسطهما، وقد اعترض ابن مالك في مثاله: "ممن أنت خير؟"، وقال –أي الأشموني– إن وجوب التقديم إنما هو على أفعل التفضيل وحده لا على جملة الكلام، إذ يلزم من ذلك الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي.

ومعنى كلامه أنك لو قلت: " ممن أنت خير؟" فإنّ "أنت" مبتدأ، و"خير" خبر مرفوع بـ "أنت"، والخبر هنا له معمول، وهو "مِمَّن"، فتكون قد فصلتَ بين العامل "خير" ومعموله "ممن" بأجنبي وهو "أنت"، إذ ليس للخبر عمل في المبتدأ، ولذلك أوجب الأشموني توسط "مِنْ" ومجرورها في نحو هذا، فتقول: "أنت ممن خير؟" فلا يقع بذلك الفصل بين العامل والمعمول.

وذكر الصبان (١٢٠٦هـ) أن توسط "مِن" وما دخلت عليه من اسم الاستفهام هنا لا يُلغي صدارة اسم الاستفهام؛ لأن المقصود أن تكون له الصدارة على عامله، وهو أفعل التفضيل[٣].

قلت: إنّ "ممن أنت خير؟" أوجه من "أنت ممن خير؟"، فقد وقع الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله في غير هذا، وأما وقوع اسم الاستفهام في وسط الكلام فلم أقف عليه، ومن الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله قوله:

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني ٣٨٨/٢.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان ٧٥/٣.

ولَفُوكِ أَطْيَبُ -لو بَذلْتِ لنا- :: مِنْ ماءِ مَوْهَبةٍ على خَمْرِ[1]

وقول جرير (١١٠هـ):

لم يُلقَ أخْبثُ -يَا فرزدَقُ- مِنْكُمُ :: لَيْلًا وأخْبَثُ بالنّهارِ نهارَا[2]

ففصلَ بين أفعل التفضيل ومعموله في الأول بـ "لو" وما اتصل بها، وفي الثاني بالنداء، فليُحمل عليه أيضًا الفصل بغيرهما في نحو: "ممن أنت أعلم؟"، إذ إنّ عدم الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله بأجنبي هنا يُفضي إلى تأخير ما له الصدارة، وهو أقبح من الفصل، فكان الفصلُ في نحو: "ممن أنت أعلم؟" أسهلَ؛ إذ ورد ما يشبهه، وكذلك يُقال:"ممن كان سعدٌ أعلم؟" و"ممن ظننتَ سعدا أعلم؟"، وفاقا لأبي حيان[3].

هذا وقد اعترض النحاةَ في هذه المسألة أمران كلاهما قبيح عندهم، أحدهما: أنهم إن قدموا اسم الاستفهام هنا نحو: "ممن أنت خير؟" أدى ذلك إلى أن يتقدم معمول أفعل التفضيل عليه، فإنّ المجرور في نحو هذا معمول لأفعل التفضيل، وأفعل التفضيل عامل غير متصرف، فلا يتصرف في معموله —كما

---

(١) الشاهد بدون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥٤، وفي التذييل والتكميل ٢٥٧/١٠، وفي شرح الأشموني ٣٨٥/٢، ووجه الاستشهاد بهذا البيت هو الفصل بين أفعل التفضيل "أطيب" ومعموله "من ماء" بـ"لو" وما اتصل بها، فليقس عليه الفصل في نحو: "ممن أنت أعلم؟".

(٢) البيت في ديوان جرير ٥٢٢/١، وله في التذييل والتكميل ٢٥٧/١٠، وفي ارتشاف الضرب ٢٣٣١/٥. "أنشد فيه الصدر فقط". ووجه الاستشهاد بهذا البيت هو الفصل بين أفعل التفضيل "أخبث" ومعموله "منكم" بالنداء، فينبغي —قياسا عليه- أن يصح الفصل في نحو: "ممن أنت أعلم؟".

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦.

سيأتي-. وإن أخروا المعمول عن العامل نحو: "أنت خير ممن؟" فهو قبيح -أيضا-، فإنه يؤدي إلى تأخير الاستفهام الذي له الصدارة، فاختاروا ارتكاب الأول حملا على أحسن الأقبحين، وقد أشار الشاطبي (٧٩٠هـ) إلى ذلك[١].

وللفارسي رأي غريب في هذه المسألة، فقد منعَ تقدم الجار والمجرور في هذا الموضع، قال: "...أفعل هذا لا يقوي قوة الفعل فيعمل فيما قبله؛ ألا ترى أنك لا تجيز "ممن أنت أفضل" ولا "ممن أفضل أنت" فتقدم الجار عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدمه"[٢]، واكتفى الفارسي ببيان عدم جواز الصورتين دون أن يبين الصواب في نحو هذا التركيب.

وأما إذا كان الاستفهام بالهمزة فللصبان في ذلك تفصيل في مسألة تقديم من ومجرورها وتأخيرهما، فأوجبَ التقديم إن كان الاستفهام عن المُفضل عليه نحو: "أمِنْ سعدٍ أنت أعلم؟"، وأوجب التأخير إن كان الاستفهام عن المُفضل نحو: "أأنت أعلمُ من سعد؟"، وذلك لأن الهمزة يجب أن يليها المسؤول عنه، فإن كان السؤال عن المفضل أوقعتَهُ بعد الهمزة وأخرتَ "مِنْ" ومجرورها، وإن كان السؤال عن المفضل عليه أوقعته -أيضا- بعد الهمزة، فتُقَدِّم "مِن" ومجرورها حينئذ[٣].

وقد سكت ابن مالك عن هذا الموضع- أعني وقوع "مِن" ومجرورها بعد الاستفهام بالحرف-، وقد حاول الشاطبي أن يجيب عن ذلك، فذكر أن ابن

---

(١) يُنظر: المقاصد الشافية ٤/ ٥٩٢.

(٢) المسائل الحلبيات ١٧٧، ١٨١.

(٣) يُنظر: حاشية الصبان ٣/٧٥.

مالك ربما سكت عن ذلك لأن المجرور بعد حرف الاستفهام يشبه الاسم المُضمَّن الاستفهام من جهة طلبه الأداة بخصوصه، فيكون مستحقا التقديم حينئذ كما يستحقه اسم الاستفهام، ويشبه أيضا المجرور في غير الاستفهام من جهة انفصاله من الأداة، فإن المجرور هنا يجوز أن ينفصل عن أداة الاستفهام في نحو: "أأنت أعلم من سعد؟"، فيشبه بذلك المجرور في الخبر، فيكون مستحقا التأخير حينئذ. ولذلك رأى الشاطبي أن ابن مالك يمكن أن يكون قد أغفل هذا الموضع لجواز التقديم والتأخير عنده بالاعتبارين المذكورين، أو يكون قد ترك الكلام عن هذا الموضع لأنه محل نظر عنده، ولم يترجح عنده شيء فيه، مع عدم السماع عن العرب، فترك الكلام فيه لمن بعده[1].

***

(١) يُنظر: المقاصد الشافية ٤/٥٩٤- ٥٩٥.

المبحث الثاني: تقديم "مِنْ" ومجرورها غير المستفهَمِ عنه على "أفعل" التفضيل

اختلف موقف النحاة من تقديم "مِن" ومجرورها غير المستفهم عنه على أفعل التفضيل، نحو: "سعدٌ من بكرٍ أعلم"، فاستقبحه الفراء وأصحابه؛ لكون الجار والمجرور هنا كالتفسير لما تقدم، والمفسِّر حقه التأخير، ولكون أفعل لا يقوى على العمل قوة الفعل[١]. قلتُ: يعني أنَّ الفعل يقوى على العمل في معموله مُقدما ومؤخَّرًا، وأما أفعل فلا يعمل في معموله المتقدم، فهو فرع عن الفعل في العمل، وأحط رتبة منه.

وحَكمَ ابن مالك على هذا التقديم بأنه نزر، فقال:

.....وَلَدَى :: إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدا[٢]

وهو –أيضا– قليل عند ابنه[٣] (٦٨٦هـ)، وشاذ عند ابن عقيل[٤](٧٦٩هـ)، ونادر عند ناظر الجيش[٥] (٧٧٨هـ)، والشاطبي[٦]، وحكم

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٦.

(٢)ألفية ابن مالك، أفعل التفضيل١٣١.

(٣) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٣٤٥.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٨٤.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد ٦/٢٦٧٠.

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية ٤/ ٥٩٣.

له العيني (٨٥٥هـ) بالقلة مرة[١]، وبالشذوذ أخرى[٢]، وجمهور النحاة على أنه ضرورة[٣]، ووافقهم في ذلك الفيومي (٧٧٠هـ) إذ أجازه في الشعر[٤].

والظاهر أن القلة والندرة والشذوذ هنا كلها بمعنى واحد، وإن كان أهل الأصول يفرّقون بينها[٥]، لكن أغلب النحاة السابقين يشرحون مذهب ابن مالك، وهم متابعون له في أن ما جاء من التقديم في غير الاستفهام نادر، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وقد ذكر النحاة علل منع هذا التقديم، منها ما ذكره الشاطبي والأزهري (٩٠٥هـ) أن العوامل غير المتصرفة كأفعل التفضيل لا يتقدم معمولها عليها؛ لأنها لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في معمولها[٦].

ومنها ما ذكره ابن الناظم وابن عقيل أن أفعل التفضيل مع "مِن" ومجرورها بمنزلة المضاف والمضاف إليه، فتقديم "مِن" والمجرور على أفعل التفضيل ممتنع كما أن تقديم المضاف إليه على المضاف ممتنع[٧].

ولم يصحح أبو حيان هذه العلة الأخيرة، فذكر أن أفعل التفضيل مع "مِن" ومجرورها ليسا كالمضاف والمضاف إليه، إذ يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل

---

(١) يُنظر: شرح الشواهد الكبرى ٤/ ١٥٣٩.

(٢) يُنظر: شرح الشواهد الكبرى ٤/ ١٥٤٦.

(٣) يُنظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢/٩٩.

(٤) يُنظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/٧١١.

(٥) يُنظر: المزهر ١/٢٣٤.

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية ٤/٥٩٣، والتصريح ٢/ ٩٩.

(٧) يُنظر: شرح ابن الناظم ٣٤٥، وشرح ابن عقيل ٣/١٨٤.

و"مِن" بالتمييز، والظرف، والمجرور، و"لو" ومتعلقها، ويجب تقديم "مِن" مع مجرورها على أفعل التفضيل في موضع، وذلك كله ممتنع في الإضافة[١].

وعلَّلَ المكودي (٨٠٧هـ) وجوب تأخير المجرور بـ "مِن" عن أفعل بأنه – أي المجرور– بمنزلة الفاعل، والفاعل حقه التأخير[٢].

وأما أبو حيان فرأيه في المسألة فيه شيء من التردد، فإنه قال في الارتشاف إنّ هذا التقديم كثُرَ في الشعر "بحيث يصحُّ القياس عليه"[٣]، ثم قال: "وزعم الفارسي أن تقديم ذلك ضرورة"[٤]، فلمَّا ذكر صحة القياس وعبر عن رأي الفارسي بأنه زعْمٌ أشعرَ ذلك بأنه يرى الجواز مطلقا، لكنه قال بعد أسطر قليلة: " وإذا وقع فيه الخلاف من الفارسي، فينبغي المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب عن العرب، وإن كان القياس يقتضي جوازه"[٥]. وقال في التذييل إنّ هذا التقديم قبيح جدا[٦].

ومن الشواهد التي تقدم فيها "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل قول ذي الرمة (١١٧هـ):

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل١٠/ ٢٩١.

(٢) يُنظر: شرح المكودي على الألفية ٢١٠، ٢١١.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/٢٣٣٠.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ارتشاف الضرب ٥/٢٣٣١.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل ٩/١١١.

ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها :: قَطُوفٌ، وأنْ لا شيءَ منهُنَّ أَكْسَلُ[١]

وقول جرير:

إذا سايَرَتْ أَسماءُ يومًا ظَعائنًا :: فأَسماءُ مِن تلكَ الظَّعائنِ أَمْلَحُ[٢]

وقول الفرزدق (١١٠هـ):

فقالتْ لنا: أَهلاً وسَهْلاً وَزَوَّدَتْ :: جَنَى النَّحلِ أو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ[٣]

وقول الفزردق –أيضًا–:

لأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا :: فُكَيْهةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ أرْغَبُ[٤]

وقول آخر:

---

(١) البيت في ديوان ذي الرمة ٣/ ١٦٠٠، وله في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥، وفي شرح ابن عقيل ٣ /٨٤. ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها "هُنَّ" على أفعل التفضيل "أكسل".

(٢) البيت في ديوان جرير بن عطية ٢/ ٨٣٥، وبلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥، وفي شرح ابن عقيل ٣/ ٨٥. والرواية في الأخيريْن: "ظعينة" مكان "ظعائن"، و"الظعينة" مكان "الظعائن". ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل "أملح".

(٣) البيت للفرزدق في شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٢، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك٥٤/٣، وفي التذييل والتكميل٢٥٥/١٠، وفي شرح ابن عقيل ٨٤/٣، ورُوِيَ فيه "بل" مكان "أو". ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها –وهو ضمير الغيبة المتصل– على أفعل التفضيل "أطيب".

(٤) البيت للفرزدق في التذييل والتكميل ١١١/٩، وفي حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥٢/٢، وفي شرح الشواهد الكبرى ١٥٣٩/٤. والبيت في التذييل فيه خطأ طباعي، حيث أُخّر فيه "في الخير" عن "أرغب"، والرواية في شرح الشواهد الكبرى: "عزيزة" مكان "فكيهة"، و"منكِ يا ميّ أرغب" مكان " منكَ في الخيرِ أرغبُ". ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها –وهو ضمير الخطاب المتصل– على أفعل التفضيل "أرغب".

ولولا النُّهى أَنْبأتُك اليومَ أنَّنِي :: من الطابنِ الطَّبِّ المُجَرِّبِ أَعْلَمُ[1]

وقول آخر:

فقلت لها: لا تَجزَعي، وتَصَبَّري :: فقالتْ بِحَقٍّ: إنَّني منكَ أَصْبَرُ

فقلتُ لها: واللهِ ما قلتُ باطلاً :: وإنِّي بِما قد قُلتِ لي منكِ أَبْصَرُ[2]

وقول آخر:

أَظَلُّ أَرْعَى وأَبِيتُ أَطْحَنُ :: الموتُ مِنْ بَعْضِ الحَياةِ أَهْوَنُ[3]

وقول آخر:

وإنّ عناءً أنْ تُفهِّمَ جاهلاً :: فيحسبُ جهلا أنهُ منك أعلمُ[4]

---

(١) البيت بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٥٥/١٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٦٦٩/٦. ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها "الطابن" على أفعل التفضيل "أعلم".

(٢) البيتان بلا نسبة في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٥٥، وتمهيد القواعد ٢٦٧٠/٦. ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها —وهو ضمير الخطاب المتصل– على أفعل التفضيل وهو "أصبر" في البيت الأول، و"أبصر" في البيت الثاني.

(٣) البيتان بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٦/١، ٥٥/٣، وفي التذييل والتكميل ١٦٠/٤، ٢٥٩/١٠، وفي المقاصد الشافية ٤/ ٥٩٣. ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل "أهون".

(٤) البيت بلا نسبة في ضرائر الشعر ٢٩٦، وفي بعض كتب الأدب كالعقد الفريد ١٥١/٢، والرواية فيه:

وما الداءُ إلا أن تُعلِّمَ جاهلاً :: ويزعمُ جهلاً أنه منكَ أعلمُ

ووجه الاستشهاد بهذا البيت تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل "أعلم".

وقد حاول بعض النحاة أن يفسر سبب تقديم "مِنْ" ومجرورها في هذه الشواهد، فذكر ابن مالك[١] أن الذي حملهم على إجازة هذا التقديم –يعني في الشعر– هو أنهم أجازوا الفصل بين أفعل التفضيل و"مِن" بالتمييز نحو: "زيدٌ أكثر مالا منك"، وبالظرف نحو: "أنت أحظى عندي منه"، وبالجار والمجرور نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡ ﴾ الأحزاب [٦]

والذي يذهب إليه البحث في هذه المسألة أنه لا مانع من التقديم هنا، فتقول: "سعدٌ من بكرٍ أعلم"؛ فقد وقع في شواهد كثيرة من شعر العرب، وقد مر ما ذكره أبو حيان من أنه كثر في الشعر كثرة يصح القياس عليها[٢]، فما دام أنه كثر في الشعر كثرة تقتضي صحة القياس عليه فلا مانع من تجويز التقديم، وأما قول المكودي إن المجرور في هذه المسألة بمنزلة الفاعل ففيه نظر، وربما أنه يريد أن يقول إنّ المجرور مع أفعل كالفاعل مع الفعل في كونه كالجزء من كلمته[٣]، وجزء الكلمة لا يتقدم عليها، فإن أراد ذلك فهذا قياس مع الفارق، فقد تقدم "مِنْ" ومجرورها على أفعل وجوبا، فليس هذا من ذاك.

والذي يظهر أنه في المعنى بمنزلة المفعول، فأنت إذا قلت: "سعدٌ أفضلُ من بكر" كان المعنى سعدٌ يفضلُ بكرًا، فإذا كان المجرور بمنزلة المفعول فإنه لا إشكال في تقديم المفعول.

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٣٣.

(٢) يُنظر ص ٢٠ من هذا البحث.

(٣) يُنظر: أسرار العربية ٧٩-٨٠.

وبنحو ذلك يمكن أن يُجاب عما نُسِب إلى الفراء وأصحابه من استقباحهم التقديم لكون الجار والمجرور هنا كالتفسير لما تقدم، والمفسِّر حقه التأخير، فقد ذكرتُ أن الجار والمجرور هنا بمنزلة المفعول، والمفعول –أيضا– كالتفسير لما في الفعل من إجمال وإبهام، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، والمضروب قبل ذكر "عمرو" يمكن أن يكون غيره من الأناسيّ مما لا يُحصى، فلما ذكرتَ المفعول –وهو "عمرو"– بينتَ ما كان مُجملا، وتقول: "أكل سعدٌ"، فالفعل هنا يقع على جميع ما يؤكل، فإذا قلت: "الفاكهةَ" فسَّرتَ، ولا إشكال في تقديم المفعول على فعله[1] مع كون المفعول كالتفسير، فتقول: عمرًا ضربَ زيدٌ، والفاكهةَ أكلَ سعدٌ، فكما جاز تقدم المفعول مع كونه كالتفسير فكذلك يجوز تقدم "مِن" مع مجرورها وإن كانا كالتفسير، فتقول: "سعد من عمرو أعلم".

و"مِن" ومجرورها في هذه المسألة قد تُصرِّف فيهما بالحذف في نحو قوله: تعالى: ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ **الكهف [٣٤]** أي: أعز نفرًا منك، وفي نحو: "الله أكبر"، أي: من كل شيء[2]، وفُصِلا عن أفعل بالتمييز والظرف والمجرور وبالنداء وبـ "لو" ومتعلقها على ما تقدم[3]، وقُدّما –أيضا– وجوبًا في الاستفهام كما مر[4]، فلا إشكال في أن يتقدما في غيره، فإنّ التغيير يؤنس بالتغيير.

---

(١) يُنظر: الأصول١/٢١٧، وشرح الوافية ١٨٩.

(٢) يُنظر: الكتاب ٢/٣٣.

(٣) يُنظر: ص١٥، و ص٢٣ من هذا البحث.

(٤) يُنظر: ص١٣ وما بعده من هذا البحث.

وأما كون التقديم هنا يُفضي إلى تقديم المعمول على العامل غير المتصرف –وهو أفعل التفضيل– فإن المعمول هنا جار ومجرور، ومعلوم أن العرب تتوسع في المجرورات ما لا تتوسع في غيرها[١]، ولذلك قال ابن هشام في هذا التقديم: "ولو أجازه مُجيزٌ في حرف الجر، ومنعَهُ من الظرف كان مناسبًا لقول الكوفيّ هشام: (فيك لأرغبنّ)، وامتناعهم من قولهم: (خلفك لأقومنَّ)"[٢]، مع أنه قد تقدم المعمول على أفعل التفضيل نفسه وهو غير جار ومجرور عند بعض النحاة نحو: "هذا بُسرًا أطيب منه رطبا"[٣]، ومثله: "مررتُ برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ"[٤]، ومثله كذلك: "سعدٌ مفردا أحسنُ من بكرٍ مُعانا"[٥]، ومن البصريين مَنْ أجاز تقديم خبر "ليس" عليها وهي من العوامل غير المتصرفة[٦]، فالتقديم في نحو: "سعدٌ من بكر أعلم" أسوغ؛ لأن المعمول جار ومجرور.

على أن "أفعل التفضيل" يفارق العوامل غير المتصرفة، فمنعُ تقديم "مِن" ومجرورها على أفعل التفضيل لكونه غير متصرف حملا على الأفعال غير المتصرفة فيه نظر عندي؛ لأن الأفعال غير المتصرفة متحتم لها الجمود أبدا على أي حال كانت عليه، وأما أفعل التفضيل فإنه يكون متصرفا إذا كان بأل، أو كان مضافا

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب ٧٠٣/٦.

(٢) يُنظر: حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥٢/٢.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٨/٣.

(٤) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٨٠.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٧٥٢/٢-٧٥٤. والألفية، الحال ١١٣.

(٦) يُنظر: الإيضاح للفارسي ١١٧.

إلى معرفة[١]، وأما إن كان مجردا من أل، أو مضافا إلى نكرة، فإنه لا يتصرف حينئذ[٢].

ومعنى عدم التصرف فيه أنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، بل يلزم الإفراد والتذكير، فتقول: "سعد أفضل من بكر، والسعدان أفضل من بكر، والسعدون أفضل من بكر، وهند أفضل من فاطمة، والهندان أفضل من فاطمة، والهندات أفضل من فاطمة"، وكذلك تقول: "سعد أفضل طالبٍ، والسعدان أفضل طالبين، والسعدون أفضل طُلاب، وهند أفضل طالبةٍ، والهندان أفضل طالبتين، والهندات أفضلُ طالباتٍ"[٣].

فإذا كان أفعل التفضيل بأل أو مضافا إلى معرفة تصرّف، فثُني وجُمع وأُنّث[٤]، فتقول: "السعدان الأفضلان، والسعدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفُضليات أو الفُضَل"[٥] وتقول –كذلك–: "السعدان أفضلا القوم، والهندان فضليا النساء، والسعدون أفضلو القوم، والهندات فُضليات النساء"[٦]، غير أن مطابقته إذا كان بأل واجبة، وإذا كان مضافا إلى معرفة جائزة[٧]، ففارق بذلك الأفعال غير المتصرفة التي تلزم الجمود في كل حين.

---

(١) يُنظر: المفصل ٢٩٨.

(٢) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٧٥٩-٧٦٠، وشرح شذور الذهب ٥٣٥.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) يُنظر: المفصل ٢٩٨.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٩-١٣٠، وشرح شذور الذهب ٥٣٤.

(٦) يُنظر: شرح شذور الذهب ٥٣٦.

(٧) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢/١١٣٦، ١١٣٧.

فيمكن بذلك أن يُجوَّز تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل –وإن كان غير متصرف– مراعاة للأصل، فإنه في الأصل متصرف، وكم من مسألة روعي فيها الأصل، فجاز فيها بعض ما جاز فيه.

والذي يدل على أنهم راعوا الأصل المتصرف في "أفعل التفضيل" المجرد أنهم أنثوه في نحو قول حُنيف الحناتم: "الرَّمْكَاءُ بُهْيَا، والحمراء صُبرى، والخَوَّارة غُزْرى، والصهباء سُرعى"[(١)]، وكان القياس أن يقول: أبهى، وأصبر، وأغزر، وأسرع.

وجمعوا –كذلك– أفعل التفضيل المجرد في نحو قول الوليد بن عقبة (٦١هـ):

لعمري لئن أضحت عليَّ عماءةٌ :: لقد رزئ الأبصارَ قومٌ أكارمُ[(٢)]

وكان القياس أن يقول: قوم أكرم، كما تقول: "مررت بقوم أكرم من قومك"، لكن الجمع هنا، والتأنيث في قول حنيف يشهد بمراعاتهم الأصل، وكلام حنيف نثر لا شعر؛ فالحمل على الضرورة غير متأت، فعُلِم بذلك أنه محمول على مراعاة الأصل.

ولا مانع –أيضا– أن يُعطى أفعل التفضيل بعض أحكام الفعل فيتقدم عليه معموله كما يتقدم على الفعل، وذلك لمشابهته له من وجوه كثيرة[(٣)]:

---

(١) يُنظر: شرح عمدة الحافظ ٧٦٢/٢، ولسان العرب مادة (صهب)، و(رمك)، و(بهو).

(٢) البيت منسوب للوليد بن عقبة في شرح عمدة الحافظ ٧٦٢/٢، والرواية فيه "أصخت" و"عماية" و"رزى" مكان "أضحت" و"عماءة" و"رزئ"، وفي تحرير الخصاصة ٤٧٣/٢، والرواية فيه: "عمامة" و"رزى" و"الأنصار" مكان "عماءة" و"رزئ" و"الأبصار"، وفي المحبر ٢٩٧ بالرواية المثبتة في المتن. ووجه الاستشهاد بالبيت مذكور في المتن.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٦/٣.

أحدها: أنه –في بعض أحواله– كالفعل في كونه لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنّث.

والثاني: أنه يصل إلى معموله بالحرف تارة، وبغيره أخرى، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ **النحل [١٢٥]** ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ **الأنعام [١١٧]**

والثالث: أنه نصب الظرف في نحو قول أوس بن حجر:

فإنّا وجدنا العِرْضَ أحوجَ ساعةً :: إلى الصونِ من ريطٍ يمانٍ مُسهَّمِ[١]

فـ "ساعة" منصوب بـ "أحوج".

والرابع: أنّ الضمير المستتر فيه قد أُكّد بضمير بارز منفصل في نحو قوله:

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكُم :: إذا الداعي المُثوِّبُ قال يالا[٢]

فالضمير "نحن" مؤكد للضمير المستتر في "خير"، هذا إذا جعلتَ "خير" خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: "نحن"، وفيه أعاريب أخر[٣].

---

(١) البيت في ديوانه ١٢١، وله في المسائل الحلبيات ١٧٩، ووجه الاستشهاد بالبيت أن أفعل التفضيل وهو "أحوج" نصب الظرف الذي هو "ساعة" كما ينصبه الفعل، فهو في هذا مشبه له.

(٢) البيت منسوب لزهير بن مسعود الضبي أو سويد في النوادر في اللغة ١٨٥، ومنسوب في اللسان إلى الفرزدق، مادة (لوم). وبلا نسبة في المسائل البغداديات ٤١٥، وكذلك في المسائل الحلبيات ١٨٢، وأنشد فيه الصدر فقط. ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن في أفعل التفضيل –وهو "خير"– ضميرا مستترا تقديره: "نحن"، والضمير البارز المذكور تأكيد له، على وجه الإعراب المذكور في المتن، فهو هنا أشبه الفعل في أن الضمير المستتر فيه يؤكد بالضمير البارز المنفصل نحو: "اذهب أنت".

(٣) يُنظر: المسائل البغداديات ٤١٥، وخزانة الأدب ٩/٢.

والخامس: أنّ "أفعل التفضيل" كان مُغنيا عن الفعل الذي عُلّق عن العمل بسبب "مَنْ" الاستفهامية في نحو قوله تعالى:

﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ **الأنعام [١١٧]**

إذا قدّرتَ "مَن" استفهاما، ومعلوم أن الاستفهام يعلق "عِلِمَ" التي هي من أخوات "ظنّ" عن العمل(١)، والفعل المُعلَّق هنا مُقدر، والذي ألجأهم إلى تقديره أنهم لو لم يفعلوا ذلك لتسلط "أعلم" على "مَن" فنصبه مفعولا، وأفعل التفضيل لا ينصب مفعولا كما سيأتي، والتقدير هنا: "أعلم من كل واحد يعلمُ من يضل"(٢).

وهذه الوجوه المتقدمة ذكرها الفارسي ليعتذر بها عن المازني الذي جعل "خيرَ" حالا منصوبا بأفعل التفضيل مع تقدمه عليه في نحو: "مررتُ برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون"، فـ "خيرَ" الأولى منصوبة عند المازني بـ "خيرٍ" الوسطى، والفارسي مع كونه -في المسائل الحلبيات- لا يجيز أن تكون "خير" الأولى منصوبة بـ "خير" الوسطى لتقدمها عليها فإنه حين ذكر مذهب المازني المجوّز لذلك اعتذر له بهذه الوجوه المتقدمة في مشابهة "أفعل التفضيل" للفعل، وذكر معها وجها آخر وهو أن "أفعل التفضيل" قد قُدم الجار عليه، ثم قال بعد أن ذكر هذه الوجوه: "فلما حصلت فيه هذه المشابهات بالفعل جاز

---

(١) يُنظر: الكتاب ١/٢٣٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٤.

أن يقدم ما ينتصب بالحال عليه...فلما اختص "أفعل" بهذه المشابهات، جاز عند أبي عثمان في تأويل قوله على هذا أن يعمل فيها متقدمة عليه"[١].

غير أن هذه المشابهات التي ذكرها أبو علي نفسه لم تنهض عنده عللاً تجوّز نحو: "سعدٌ من بكر أعلم"، فحمل قول الفرزدق:

فقالتْ لنا: أَهلاً وسَهْلاً وَزَوَّدَتْ :: جَنَى النَّحلِ أو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ[٢]

على الضرورة[٣].

والسادس: أنه ينصب الحال نحو: "زيدٌ أحسنُ منك اليومَ راكبًا"، والتمييز نحو: "هو أحسن منك وجهًا"، والرضي (٦٨٦هـ) لا يرى في نصبِ أفعل التفضيل الظرفَ والحال والتمييز ما يقوي شبهه بالفعل، ولذلك قال إن أفعل التفضيل نصبَ الظرف اكتفاءً برائحة الفعل، ونصب الحال لمشابهته للظرف، ونصب التمييز لأنه ينصبه كذلك ما ليس فيه معنى الفعل، نحو: "راقودٌ خلًّا"[٤].

والسابع: أنه يؤدي معنى الفعل، فإذا قلت: "سعدٌ أفضلُ من بكر" فإن معناه أن سعدًا فضله يزيد على فضل بكر[٥].

---

(١) المسائل الحلبيات ١٨٢.

(٢) سبق تخريجه ص ٢١.

(٣) المسائل الحلبيات ١٨٢.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٦.

(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٨.

والثامن: أنه كالفعل في كون الفعل يتضمن معنى الحدث والزمان، وأفعل التفضيل يتضمن المصدر وزيادة(١).

ويرى البحث أن هذه المشابهات الكثيرة لأفعل التفضيل بالفعل تُسوّغ تقديم "مِنْ" ومجرورها عليه، والفعل يجوز أن يتقدم معموله عليه(٢)، فكذلك يجوز أن يتقدم على ما يُشبهه.

فإن قلتَ: سلّمنا بأن أفعل التفضيل يشبه الفعل، لكنه يظل فرعًا عنه، ولا ينبغي للفرع أن يساوي الأصل، بل يجب أن تنقص بعض مزاياه عن الأصل ليكون أحط رتبة منه(٣)، ولذا نمنع تقديم "مِنْ" ومجرورها عليه لتنقص رتبته بذلك عن رتبة الأصل.

قلتُ: قد ثبتَ لأفعل التفضيل نقصانه عن الفعل في أمور:

أحدها: أنه لا يرفع الاسم الظاهر في غير مسألة الكحل إلا في لغة رديئة حكاها سيبويه، فلا تقول: "مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه"(٤).

الثاني: أنه لا ينصب المفعول به باتفاق النحاة(٥)، فلا تقول: "سعدٌ أشربُ القومِ عسلا"،بل يؤتى باللام لتعديه، فتقول: "سعدٌ أشرب القومِ للعسل"(٦).

---

(١) المصدر السابق.

(٢) منع البصريون تقدم الفاعل ونائبه على عاملهما، يُنظر: المقتضب ١٢٨/٤، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢، ٥٠.

(٣) يُنظر: أسرار العربية، ١٢٣، ١٨٥، ٢٠٤.

(٤) يُنظر: الكتاب، ٣١/٢-٣٤، والإيضاح لابن الحاجب٦٣٤/١، وشرح شذور الذهب ٥٣٢.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣.

(٦) يُنظر: شرح شذور الذهب ٥٣٢.

الثالث: أنه لا ينصب المصدر، فلا تقول: "سعدٌ أحسنُ القومِ حُسنًا"[١].

الرابع: أنه لا يعمل في الحال متقدمة عليه، فلا تقول: "هو ناصرًا أكفاهم"[٢]، واغتفر ذلك في نحو: "هذا بُسرا أطيب منه رُطبا" مما وقع فيه بين حالين، وقد مر الكلام عليه[٣].

فعلى هذا لا يلزم منع تقديم "مِنْ" ومجرورها على "أفعل" التفضيل لتكون رتبته أحط من الفعل، فإن الوجوه الأربعة السابقة تجعله أدنى من الفعل في العمل، حتى إن الرضي قال إنّ مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة[٤]، والحق أن الشبه قريب وظاهر، ويشهد له ما تقدم من الوجوه الكثيرة.

وفي التقديم أغراض بلاغية لا تحصل بالتأخير، والمتكلم يلجأ للتقديم ليدل على أهمية ما يقدمه من الكلام، وأنه يريد أن يوليه عناية خاصة، قال سيبويه: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يُهِمانِهم ويَعْنِيانهم"[٥].

ونلحظ مثل ذلك في شواهد المسألة المتقدمة، ففي قول ذي الرمة مثلا:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها :: قَطُوفٌ، وأنْ لا شيءَ منهُنَّ أَكْسَلُ[٦]

---

(١) المصدر السابق.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢.

(٣) يُنظر: ص٢٥ من هذا البحث.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية ٤٦٤/٣.

(٥) الكتاب ٣٤/١.

(٦) سبق تخريجه ص٢١

وصفٌ لنساء بالمشي البطيء والكسل، وهو مما كانت تمدح به النساء لأنه دليل على الرخاء والنعمة[1]، وكمال المدح يقتضي تقديم "مِنْ" ومجرورها –وهو الضمير العائد على الممدوح– في قوله: "لا شيء منهن أكسلُ"، وكأنه لا أحد له من النعيم ما لهؤلاء النسوة.

وفي قول جرير:

إذا سايَرَتْ أَسماءُ يومًا ظَعائنًا :: فأَسماءُ مِن تلكَ الظَّعائنِ أَمْلَحُ[2]

نجد أن التقديم هنا فيه نكتة بلاغية، إذ إن الشاعر هنا يريد أن يقرر للسامع أنها أملح من تلك النساء كلهن، فقدم "من تلك الظعائن" للتأكيد على أنهن كلهن تفضلهنّ أسماء، وتزيد عليهنّ جمالا، وفي التقديم –أيضا– هنا إثارة لذهن السامع، وتشويق له لما سيقع عقب الكلام المقدّم، وكذلك في الشواهد الأُخَر، فإنك تلحظ نحوا من هذه الأغراض البلاغية التي لا تحصل بالتأخير، وانظر إلى قول الفرزدق:

فقالتْ لنا: أَهلاً وسَهْلاً وَزَوَّدَتْ :: جَنَى النَّحلِ أو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ[3]

فإنه قد استقر في الأذهان أن العسل متناه في الحلاوة، فأراد الشاعر أن يؤكد على أن ما زودته به هذه المرأة هو أطيب من العسل الذي استقر في النفوس أنه من أطيب الطعام، فقدَّم "مِن" ومجرورها ليعينه ذلك على الغرض الذي يريده.

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل ٨٤/٣، حاشية المحقق للشاهد رقم: ٢٨٣.

(٢) سبق تخريجه ص٢١.

(٣) سبق تخريجه ص ٢١.

وفي قوله –أيضًا–:

لأُخْتُ بَنِي ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُهَا :: فُكَيْهةُ فِينَا مِنْكَ فِي الخَيْرِ أرْغَبُ[1]

نجد أنّ تقديم ضمير المخاطب هنا –وهو المفضّل عليه– فيه تأكيد على دنوّه في ذلك الوصف عن المفضَّل.

وانظر إلى قول الشاعر:

ولولا النُّهى أَنْبأتُك اليومَ أنَّني :: من الطابنِ الطَّبِّ المُجَرِّبِ أَعْلَمُ[2]

فالمقصود بالطابن أي الحاذق الماهر، وفي اللسان: "ورجل طَبِن: فطِنٌ حاذقٌ عالم بكل شيء"[3]، والمقصود بالطَّب الطبيب وهو من قبيل الوصف بالمصدر[4]، والشاعر هنا قدّم "مِن" ومجرورها عنايةً به، إذ أراد الشاعر أن يقرر علمه، فهو يرى أنه بلغ فيه منزلة يكون معه الطبيب الذكي الحاذق المجرب أدنى منه فيه، وأنه يفضُلُه في ذلك، ولولا التقديم لم يحصل مثل هذا التقرير.

وكذا إذا قلتَ لرجل يكثر الثناء على شيخه: "أنا من شيخك أعلم"، فتقديم "مِن" ومجرورها هنا فيه عناية بالمُقدَّم، وكأنّك تقول له إن شيخك الذي تعتد بعلمه وتكثر ذكره في حديثك أنا أعلم منه على ما ترى فيه من العلم والفضل، وفي التقديم –أيضا– دفع لتوهم الخطأ، فالمقدم معتنى به، وقلما يغلط اللسان

---

(١) سبق تخريجه ص ٢١.

(٢) سبق تخريجه ص ٢٢.

(٣) لسان العرب مادة (طبن).

(٤) ينظر: تمهيد القواعد ٦/٢٦٦٩، حاشية المحقق رقم (٥).

في ذكر المعتنى به، بخلاف ما لو أُخّر، فقيل: "أنا أعلم من شيخك" فقد يتوهم السامع أن المتكلم أراد شخصا آخر لكنه غلط بذكر شيخه.

وتقديم "منك" في قوله:

وإنّ عناءً أنْ تُفهِّمَ جاهلاً :: فيحسبُ جهلا أنهُ منك أعلمُ[1]

فيه إمعانٌ في وصية المخاطَب بالحذر من مناقشة الجاهل، فإنّه يغتر بجهله حتى إنه لا يكتفي بعدم فهم ما يذكره له مُحاوِره، بل يحسب أنه أعلم منه، وأنت ترى كيف أن التقديم هنا يُساهم بإحداث الدهشة لدى المُخاطَب، فإنّ المخاطب ما أقدم على تفهيم ذلك الجاهل إلا وإنّه يدرك أنهما غير متساويين في فهم ذلك الأمر، فالمخاطَب يفهمه، والآخَر يجهله، فإذا بالشاعر يوصيه بأنه إن أقدم على ذلك الإفهام فإنه سيُفاجأ بأن الجاهل سيكون معتدا بنفسه حتى إنه ليحسب أنه يفوق مُحاوِره علمًا بعد أن كان المخاطَب يُدرك بأنهما غير متساويين فيه أصلا، فتقديم "منك" هنا يساهم في دهشة المخاطب من مصير ذلك النقاش.

وفي قوله:

فقلت لها: لا تَجزَعي، وتَصَبَّري :: فقالتْ بِحَقٍّ: إنَّني منكَ أَصْبَرُ

فقلتُ لها: واللهِ ما قلتُ باطلاً :: وإنِّي بِما قد قُلتِ لي منكِ أَبْصَرُ[2]

نجد أن الشاعر يوصيها بالتصبر وعدم الجزع، فقالت له إني منك أصبر، فقدمت "مِنْ" ومجرورها لتؤكد أن صبرها أبلغ من صبر من يوصيها بالصبر،

---

(١) سبق تخريجه ص٢٢.

(٢) سبق تخريجه ص٢٢.

وهو –أيضا– أجابها بأن كلامها الذي تكلمت به هو منها أبصر به، فمثل هذه المبالغة مستفادة من التقديم.

وقوله:

أَظَلُّ أَرْعَى وأَبِيتُ أَطْحَنُ :: الموتُ مِنْ بَعْضِ الحَياةِ أَهْوَنُ[1]

أراد فيه الشاعر أن يؤكد ما قرره من أن الموت عنده أهون من بعض أنواع الحياة، فقدم الحياة لتكون عقب الموت، ولينبه أنه يعي ما يقول من أنه يرى أن الموت أهون من تلك الحياة، ومعلوم أن المقدم معتنى به، ولذلك فإن الشاعر بتقديمه لـ "مِنْ" ومجرورها هنا يؤكد على ما ذكره، وإن كان مخالفًا لفطرة الناس التي تركن إلى الحياة وتنفر من الموت، فالتقديم هنا يبطل ما قد يقع في الوهم من أن الشاعر قد أخطأ بذكر هذا الأمر الذي هو غير مألوف للناس، أو قاله سهوا، أو عن غفلة، فحصل بالتقديم من التنبيه ما لا يحصل بالتأخير.

وما زال مثل هذا التقديم مستحسنًا عند الشعراء متقدميهم ومعاصريهم، وقد سبق إنشاد الشواهد الكثيرة مما وقع في شعر العرب الخُلّص، ومن أمثلة ذلك في شعر من جاء بعدهم قول ابن دريد (٣٢١هـ) في مقصورته:

فاستنزل الزَّبَّاءَ قَسْرًا وهْيَ مِنْ :: عُقابِ لوحِ الجوِّ أعلى مُنتمى[2]

ومثل هذا التقديم قد ارتكبه ابن مالك في الكافية والألفية، فقال:

---

(١) سبق تخريجه ص٢٢.

(٢) البيت في شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ٢٠٤، وله في حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥٣/٢، وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٣. وقد قدم من ومجرورها على "أعلى"، وهذا البيت مما يستأنس به في تجويز تقديم "من" ومجرورها على أفعل التفضيل.

وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ :: وقَصْرُها مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ[١]

ومن أمثلته في الشعر الحديث قول شوقي (١٣٥١هـ):

سَلامٌ من صَبَا بَرَدَى أَرَقُّ :: ودمعٌ لايُكفكَفُ يا دِمَشقُ[٢]

والقصد من إنشاد الأبيات الثلاثة الأخيرة مع عدم حجيتها هو بيان استحسان أهل النظم والشعراء لهذا الأسلوب من القدم حتى زماننا.

ووجدتُ نصا لسيبويه قدّم فيه "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل، وذلك في نسخة مخطوطة من كتابه بخط ابن خروف قال فيها: "والخَرْبِيُّ في كلامهم مِن الخَرِيفيِّ أكثرُ"[٣]، وهذا النص قد أثبته –أيضا– ابن هشام[٤].

وسيبويه –رحمه الله– صاحب لغة عالية، ومن أعلم الناس بكلام العرب، وما يجوز فيه وما يمتنع، وكلامه –إن ثبت عنه– مما يمكن أن يُستأنس به في تقوية هذا الأسلوب.

وقد ظهر بالبحث أن مثل هذا الأسلوب ليس بمستكره، فلا يُحمل ما يرتكبه الشاعر من التقديم على الضرورة، بل إنه أسلوب مستحسن يسوغ ارتكابه للشاعر ولغيره، إذ قد يحتاج إليه غير الشاعر –أيضا– لنحو الأغراض التي مرّ ذكرها، فعدم تجويز مثل هذا الأسلوب الشائع والمعروف منذ عصر

---

(١) شرح الكافية الشافية ٨٢/١. والألفية، المعرب والمبني ٧٣.

(٢) الشوقيات ٤٥٥، وقد قدم "مِنْ" ومجرورها على "أرق"، وذِكْرُ هذا البيت للاستئناس.

(٣) كتاب سيبويه "مخطوطة بالمكتبة الوطنية بفرنسا"، الورقة رقم ١٣٧. وأما النص في تحقيق عبدالسلام هارون ٣٣٦/٣، وفي طبعة بولاق ٨٠/٢ فلا تقديم فيه، بل جاء فيه: "والخرقيّ في كلامهم أكثر من الخريفي".

(٤) حاشيتان من حواشي ابن هشام ٩٥١/٢.

الاحتجاج فيه تضييق على المتكلم، ومنْعٌ لأسلوب ظهر للبحث جوازه وحسنه، والله –تعالى– أعلم.

الخاتمة

خرجت هذه الدراسة بالنتائج الآتية:

١- إذا كان المجرور بِـ "مِن" اسم استفهام نحو: "ممن أنت أعلم؟"، و"ممن كان سعدٌ أعلم؟"، و"ممن ظننتَ سعدا أعلم؟"، أو مضافًا إلى اسم استفهام نحو: "من شيخ أيهم أنت أعلم؟" وجب تقديم "مِنْ" ومجرورها هنا على أفعل التفضيل عند جميع النحاة –فيما هداني إليه البحث– خلا الفارسي، ويجب أن يتقدما إلى صدر الكلام على الصحيح، وأما توسطهما نحو: "أنت ممن أعلم؟" فلا يجيزه البحث خلافا للأشموني الذي أوجب ذلك، وكذلك لا يجوز: "كان سعدٌ ممن أعلم؟"، ولا "ظننتَ سعدًا ممن أعلم؟".

وأما إن كان "مِن" ومجرورها واقعين بعد حرف الاستفهام فالظاهر أنه يجوز تقديمهما على أفعل التفضيل وتأخيرهما عنه، فتقول: "أمِنْ سعدٍ أنت أعلم؟" و"أأنت أعلمُ من سعد؟"، إذ لم يقم عند الدراسة سبب يوجب إحدى الصورتين ويمنع الأخرى.

٢- هذه المسألة لم يتناولها النحاة الأوائل، إلا ما أشار إليه الفارسي، وما نُسب إلى الفراء وأصحابه، وإلى المازني كذلك، غير أنّه لم يمكن الوقوف على آراء تفصيلية لهؤلاء النحاة في مصنفاتهم، وأول من علِمتُه اعتنى بهذه المسألة وفصّل القول فيها هو ابن مالك في مصنفاته، وقال إنها من المسائل المغفول عنها، وربما لو التفت إليها الأوائل لأنشدوا لنا من ذلك شواهد أكثر مما أنشده المتأخرون، وربما وجدنا منهم من يذكر فيها رأيا يخالف رأي المتأخرين.

٣- ذكر البحث بعض الشواهد التي جاء فيها تقديم "مِنْ" ومجرورها غير المستفهم عنه، وليست هي كل ما قيل في ذلك، لكنّ الإطالة بذكر الشواهد غير مُجد؛ فإنّ غير المُجوّز قد لا يقنع بهذه الشواهد وإن كثرت؛ لأنه يرى أنها بالنسبة إلى ما جاء مؤخرًا قليل، لكن لا غرابة في أن تكون شواهد التقديم أقل من شواهد التأخير؛ لأن التأخير هو الأصل، والتقديم هو خروج عن الأصل، ومعلوم أنّ ما يخالف الأصل أقل مما يوافقه، لكنه في هذه المسألة كثير في جملته، ويشهد لذلك ما ذكره أبو حيان من كثرته في الشعر كثرة يصح القياس عليها.

٤- منعَ جمهور النحاة تقديم "مِنْ" ومجرورها غير المستفهم عنه في الاختيار، إلا ابن هشام الذي قد يُفهم من كلامه جواز التقديم، وأما أبو حيان فمع كونه قد قال في الارتشاف إن القياس يقتضي جواز التقديم لكثرة ما جاء من ذلك في الشعر، فإنه قال إنه ينبغي المنع لمنع الفارسي له، وقال في التذييل إن التقديم قبيح جدا، فبدا للبحث أن رأيه فيه اضطراب.

٥- رأى البحث جواز تقديم "مِنْ" ومجرورها غير المستفهم عنه على أفعل التفضيل في سعة الكلام، خلافا لجمهور النحاة الذين خصوه بضرورة الشعر، وذكر النحاة عللا للمنع استنظرها البحث، فكان له نظرٌ فيما ذهب إليه الفراء وأصحابه من أن "مِن" ومجرورها يؤخران لأنهما كالتفسير لما تقدم، فذكر البحث أنه ليس كل ما كان كالتفسير يمتنع تقديمه، فالمفعول به كالتفسير للفعل، ولا يمتنع تقديمه.

وردّ البحث ما ذكره المكودي من عدم جواز التقديم بكون المجرور كالفاعل، فذكر البحث أنه لا يتأتى في المجرور هنا أن يكون كالجزء من أفعل، والأظهر أنه بمنزلة المفعول الذي يجوز تقديمه.

وذكر البحث جواب أبي حيان في رد علة المنع التي ذكرها ابن الناظم وابن عقيل، فقد ذكرا أن أفعل التفضيل مع "مِن" ومجرورها كالمضاف مع المضاف إليه، وذكر أبو حيان أنهما ليسا مثله، فقد فُصل بينهما ولم يُفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأما منع التقديم لكون أفعل التفضيل المجرد عاملا غير متصرف فقد فصّل البحث الجواب في ذلك، وكان مما ذكره أنّه يفارق العوامل غير المتصرفة في كون عدم تصرفه مخصوص ببعض أحواله لا جميعها.

٦- أن تقديم "مِن" ومجرورها على أفعل التفضيل في غير الاستفهام تؤيده الأصول النحوية، والقواعد المعتبرة، فمن ذلك:

أ- السماع عن العرب.

ب- أنّ المعمول هنا جار ومجرور، فلا إشكال في تقدمه على عامله -وهو أفعل التفضيل هنا-؛ إذ توسّعت العرب في المجرورات ما لم تتوسع في غيرها.

ج- أنّ منع تقدم المعمول على العوامل غير المتصرفة لا يصدق عليها جميعها، والخلاف في ذلك مشهور، فقد أجاز كثير من البصريين تقديم خبر "ليس" عليها وهي من العوامل غير المتصرفة، وأُجيزَ -أيضا- تقدم معمول أفعل التفضيل نفسه في نحو: "هذا بسرًا أطيب منه رطبًا"، فتقديم "مِن" ومجرورها عليه أسهل؛ لتوسع العرب في المجرورات.

د- أنّ التغيير يؤنس بالتغيير، وقد كثر تغيير أحوال "مِنْ" ومجرورها، بحذفهما حينًا، وفصلهما عن أفعل حينًا آخر بالتمييز أو بالظرف أو بالمجرور أو بالنداء أو بـ "لو" ومتعلقها، وتقدمهما وجوبًا حينا ثالثًا، وكل ذلك يسوّغ تقدمهما جوازًا.

هـ- مراعاة الأصل، والأصل في "أفعل" التفضيل التصرف، واستشهد البحث ببعض الكلام من النثر والشعر أُنث فيه أفعل التفضيل المجرد وجُمِع، وما ذاك -فيما يراه البحث- إلا مراعاةً للأصل.

و- مشابهة أفعل التفضيل الفعلَ في وجوه كثيرة ذكرها البحث، ورأى أنه يستحق -أيضا- أن يُشبه الفعل في جواز تقدم معموله عليه، لاسيما أن المعمول هنا جار ومجرور.

٧- تقديم "مِنْ" ومجرورها على أفعل التفضيل يراعي أغراضا بلاغية لا يراعيها التأخير، وقد وقع مثل هذا التقديم في شعر من يُحتج بشعرهم، وفي كلام من جاء بعدهم، ومنهم علماء النحو كسيبويه -في نص محتمل ثبوته له-، وفي بعض نظم هؤلاء العلماء كابن مالك في الكافية والألفية، وفي أشعار مشهورة، وما زال مستحسنا إلى يومنا، فلا مسوّغ لمنع أسلوب وقع بكثرة في كلام العرب.

ويوصي البحث بدراسة بعض ما يتصل بباب أفعل التفضيل، مثل الموازنة بين جمود اسم التفضيل وجمود الأفعال غير المتصرفة، وكذا يوصي البحث الدراسات التي تدور في فلك معاني الحروف أن تستفيض في تناول معنى "من" في نحو: "سعدٌ أعلم من بكرٍ".

والله -تعالى- أعلم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

***

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، تحقيق: محمود بن جاسم بن محمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان، تحقيق: رجب بن عثمان بن محمد ،القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. بركات بن يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- ألفية ابن مالك في النحو والتصريف: جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. سليمان العيوني، الرياض، مكتبة دار المنهاج.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس بن ولاد، تحقيق: د. زهير بن عبدالمحسن بن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق: أ.د. إبراهيم بن محمد بن عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- الإيضاح: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- البديع في علم العربية: أبو السعادات بن الأثير، تحقيق: د. فتحي بن أحمد بن علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم (من ١ إلى ٥) وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد بن كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد الأزهري، تحقيق: محمد بن باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: جابر بن عبدالله السريّع، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٩هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام بن محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- ديوان أوس بن حجر: أوس بن حجر، تحقيق: د. محمد بن يوسف نجم، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: جرير بن عطية، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: ذو الرمة، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، جدة، مؤسسة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين بن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع، ٢٠٠٩م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن الأشموني، تحقيق: محمد بن محيي الدين بن عبدالحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.
- شرح الرضي على الكافية: الرضي الأستراباذي، تحقيق: يوسف بن حسن بن عمر، جامعة قان يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة": أبو حفص بن الوردي، تحقيق: د. عبدالله بن علي الشلال، مكتب الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين بن مالك، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء بن يعيش، تحقيق: د.إميل بن بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق: جمال بن عبدالعاطي بن مخيمر بن أحمد، مكتبة نزار بن مصطفى الباز، مكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: المكودي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.
- شرح الوافية نظم الكافية: أبو عمرو بن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين بن مالك، تحقيق: عدنان بن عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد بن حسن مهدلي، علي بن سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الشوقيات: أحمد شوقي، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- ضرائر الشعر: أبو الحسن بن عصفور، تحقيق: السيد بن إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- العقد الفريد: أبو عمر بن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- الكتاب "كتاب سيبويه": سيبويه، تحقيق: عبدالسلام بن محمد هارون، مكتب الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه "مخطوطة"[١]: سيبويه، خط أندلسي بخط ابن خروف، عدد الأوراق: ٣٤٣، تاريخ النسخ: ٥٦٢هـ، المكتبة الوطنية، فرنسا.
- كتاب سيبويه[٢]: سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، الطبعة الأولى، ١٣١٧هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- لسان العرب: أبو الفضل ابن منظور، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- المحبر: أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي، تحقيق: إيلزة ليختن شتيتر، دار الآفاق، بيروت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد بن أحمد بن جاد المولى بك وآخران، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- المسائل البغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين بن عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

---

(١) وجدتها مُصوّرة في الشبكة العالمية.

(٢) الطبعة المعتمدة في البحث هي الطبعة التي بتحقيق عبدالسلام هارون، ولم يرجع البحث إلى طبعة "بولاق" إلا في توثيق عبارة "والخرقي في كلامهم أكثر من الخريفي" في ص٠٣٧ الحاشية رقم٣.

- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، بيروت، دار المنارة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي، تحقيق: عبدالعظيم الشناوي، القاهرة، دار المعارف.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عبداللطيف بن محمد الخطيب، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة[١] الكافية: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين وآخرون، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين العيني، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخران، القاهرة، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المقتضب: أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد بن عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد بن عبدالقادر بن أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

***

(١) نبه بعض أساتذتنا إلى أنّ الصواب هو: خلاصة الكافية؛ لأن الألفية هي خلاصةٌ لنظم الكافية، لكني أثبتُّ ما أُثبِت في الكتاب المطبوع.

AlmSAdr wAlmrAjç

- AlqrĀn Alkrym.
- Abn xAlwyh wjhwdh fy Allγħ mç tHqyq ktAbh ŝrH mqSwrħ Abn dryd ،tHqyq: mHmwd bn jAsm bn mHmd ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠٧ ،h-1986m.
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrb: Âbw HyAn ،tHqyq: rjb bn çθmAn bn mHmd ،AlqAhrħ ،mktbħ AlxAnjy ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٨ ،h١٩٩٨--m.
- ÂsrAr Alçrbyħ: Âbw AlbrkAt AlÂnbAry ،tHqyq: d. brkAt bn ywsf hbwd ،dAr AlÂrqm bn Âby AlÂrqm ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٠ ،h-1999m.
- AlÂSwl fy AlnHw: Âbw bkr bn AlsrAj ،tHqyq: çbdAlHsyn Alftly ، mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt.
- AlÂçlAm: xyr Aldyn Alzrkly ،dAr Alçlm llmlAyyn ،AlTbçħ AlxAmsħ çŝrħ٢٠٠٢ ،m.
- Âlfyħ Abn mAlk fy AlnHw wAltSryf: jmAl Aldyn bn mAlk ،tHqyq: d. slymAn Alçywny ،AlryAD ،mktbħ dAr AlmnhAj.
- AlAntSAr lsybwyh çlŶ Almbrd: Âbw AlçbAs bn wlAd ،tHqyq: d. zhyr bn çbdAlmHsn bn slTAn ،mŵssħ AlrsAlħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٦ ،h-1996m.
- ÂwDH AlmsAlk ĂlŶ Âlfyħ Abn mAlk: Abn hŝAm AlÂnSAry ، tHqyq: ywsf Alŝyx mHmd AlbqAçy ،dAr Alfkr llTbAçħ wAlnŝr wAltwzyç.
- AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl: Âbw çmrw bn AlHAjb ،tHqyq: Â.d. ĂbrAhym bn mHmd bn çbdAllh ،dAr sçd Aldyn ،dmŝq ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٥ ،h- 2005m.

- AlĂyDAH: Âbw ęly AlfArsy ،tHqyq: d. kAĎm AlmrjAn ،ęAlm Alktb ،byrwt ،AlTbęh AlθAnyh١٤١٦ ،h-1996m.
- Albdyę fy ęlm Alęrbyh: Âbw AlsęAdAt bn AlÂθyr ،tHqyq: d. ftHy bn ÂHmd bn ęly Aldyn ،jAmęh Âm AlqrŶ ،mkh ،AlTbęh AlÂwlŶ ، ١٤٢٠h.
- Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH ktAb Altshyl: Âbw HyAn ،tHqyq: d. Hsn hndAwy ،dmŝq ،dAr Alqlm (mn 1 ĂlŶ 5) wbAqy AlÂjzA': dAr knwz ĂŝbylyA ،AlTbęh AlÂwlŶ.
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd: jmAl Aldyn bn mAlk ،tHqyq: mHmd bn kAml brkAt ،dAr AlktAb Alęrby١٣٨٧ ،h-1967m.
- AltSryH bmDmwn AltwDyH fy AlnHw: xAld AlÂzhry ،tHqyq: mHmd bn bAsl ęywn Alswd ،byrwt ،dAr Alktb Alęlmyh ،AlTbęh AlÂwlŶ١٤٢١ ،h٢٠٠١– m.
- tmhyd AlqwAęd bŝrH tshyl AlfwAŶd: nAĎr Aljyŝ ،tHqyq: Â.d. ęly mHmd fAxr wĀxrwn ،AlqAhrh ،dAr AlslAm llTbAęh wAlnŝr wAltwzyę wAltrjmh ،AlTbęh AlÂwlŶ١٤٢٨ ،h.
- HAŝyh AlSbAn ęlŶ ŝrH AlÂŝmwny lÂlfyh Abn mAlk: AlSbAn ، tHqyq: Th ębdAlrŵwf sęd ،Almktbh Altwqyfyh.
- HAŝytAn mn HwAŝy Abn hŝAm ęlŶ Âlfyh Abn mAlk: Abn hŝAm AlÂnSAry ،tHqyq: jAbr bn ębdAllh Alsrỹّę ،AljAmęh AlĂslAmyh ، Almdynh Almnwrh١٤٣٩ ،h.
- xzAnh AlÂdb wlb lbAb lsAn Alęrb: ębdAlqAdr Albγdady ،tHqyq: ębdAlslAm bn mHmd hArwn ،mktbh AlxAnjy ،AlqAhrh ،AlTbęh AlrAbęh١٤١٨ ،h- 1997m.
- dywAn Âws bn Hjr: Âws bn Hjr ،tHqyq: d. mHmd bn ywsf njm ،dAr byrwt ،byrwt١٤٠٠ ،h- 1980m.

- dywAn jryr bŝrH mHmd bn Hbyb: jryr bn çTyħ ،tHqyq: d. nçmAn mHmd Âmyn Th ،AlqAhrħ ،dAr AlmçArf ،AlTbçħ AlθAlθħ.
- dywAn ðy Alrmħ ŝrH Âby nSr AlbAhly rwAyħ θçlb: ðw Alrmħ ، tHqyq: çbdAlqdws Âbw SAlH ،jdħ ،mŵssħ AlĂymAn ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠٢ ،h- 1982m.
- syr ÂçlAm AlnblA': ŝms Aldyn Alðhby ،tHqyq: ŝçyb AlÂrnAŵwT wĀxrwn ،mŵssħ AlrsAlħ ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤٠٥ ،h-1985m.
- ŝrH Abn AlnAĎm çlŶ Âlfyħ Abn mAlk: bdr Aldyn bn AlnAĎm ، tHqyq: mHmd bAsl çywn Alswd ،byrwt ،dAr Alktb Alçlmyħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٠ ،h- 2000m.
- ŝrH Abn çqyl çlŶ Âlfyħ Abn mAlk: bhA' Aldyn bn çqyl ،tHqyq: mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd ،AlqAhrħ ،dAr AlTlAŶç٢٠٠٩ ،m.
- ŝrH AlÂŝmwny çlŶ Âlfyħ Abn mAlk: Âbw AlHsn AlÂŝmwny ،tHqyq: mHmd bn mHyy Aldyn bn çbdAlHmyd ،byrwt ،dAr AlktAb Alçrby ، AlTbçħ AlÂwlŶ١٣٧٥ ،h- 1955m.
- ŝrH AlrDy çlŶ AlkAfyħ: AlrDy AlÂstrAbAðy ،tHqyq: ywsf bn Hsn bn çmr ،jAmçħ qAn ywns ،bnγAzy ،AlTbçħ AlθAnyħ١٩٩٦ ،m.
- ŝrH Âlfyħ Abn mAlk AlmsmŶ "tHryr AlxSASħ fy tysyr AlxlASħ": Âbw HfS bn Alwrdy ،tHqyq: d. çbdAllh bn çly AlŝlAl ،mktb Alrŝd ، AlryAD ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٩ ،h- 2008m.
- ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ: jmAl Aldyn bn mAlk ،tHqyq: çbdAlmnçm hrydy ،mkħ Almkrmħ ،mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bklyħ Alŝryçħ bjAmçħ Âm AlqrŶ ،AlTbçħ AlÂwlŶ ، ١٤٠٢h١٩٨٢ –m.
- ŝrH AlmfSl llzmxŝry: Âbw AlbqA' bn yçyŝ ،tHqyq: d.Ămyl bn bdyç yçqwb ،dAr Alktb Alçlmyħ ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٢ ،h- 2001m.

- ŝrH Almqdmħ AlkAfyħ fy çlm AlĂçrAb: Âbw çmrw bn AlHAjb ، tHqyq: jmAl bn çbdAlçATy bn mxymr bn ÂHmd ،mktbħ nzAr bn mSTfŶ AlbAz ،mkħ ،AlryAD ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٨ ،h- 1997m.
- ŝrH Almkwdy çlŶ AlÂlfyħ fy çlmy AlnHw wAlSrf: Almkwdy ،tHqyq: Aldktwr çbd AlHmyd hndAwy ،byrwt ،Almktbħ AlçSryħ١٤٢٥ ،h – ٢٠٠٥m.
- ŝrH AlwAfyħ nĎm AlkAfyħ: Âbw çmrw bn AlHAjb ،tHqyq: d. mwsŶ Alçlyly ،mTbçħ AlĀdAb ،Alnjf١٤٠٠ ،h- 1980m.
- ŝrH tshyl AlfwAŶd: jmAl Aldyn bn mAlk ،tHqyq: d. çbd AlrHmn Alsyd ،d. mHmd bdwy Almxtwn ،dAr hjr ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٠ ،h - - ١٩٩٠m.
- ŝrH ŝðwr Alðhb fy mçrfħ klAm Alçrb: Abn hŝAm AlÂnSAry ،tHqyq: çbdAlγny Aldqr ،Alŝrkħ AlmtHdħ lltwzyç ،swryA.
- ŝrH çmdħ AlHAfĎ wçdħ AllAfĎ: jmAl Aldyn bn mAlk ،tHqyq: çdnAn bn çbdAlrHmn Aldwry ،mTbçħ AlçAny ،bγdAd.
- ŝrH ktAb sybwyh: Âbw sçyd AlsyrAfy ،tHqyq: ÂHmd bn Hsn mhdly ، çly bn syd çly ،dAr Alktb Alçlmyħ ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ٢٠٠٨ ،m.
- AlŝwqyAt: ÂHmd ŝwqy ،AlqAhrħ ،mŵssħ hndAwy lltçlym wAlθqAfħ.
- DrAŶr Alŝçr: Âbw AlHsn bn çSfwr ،tHqyq: Alsyd bn ĂbrAhym mHmd ،dAr AlÂndls ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٩٨٠ ،m.
- Alçqd Alfryd: Âbw çmr bn çbd rbh AlÂndlsy ،dAr Alktb Alçlmyħ ، byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠٤ ،h.
- AlktAb "ktAb sybwyh": sybwyh ،tHqyq: çbdAlslAm bn mHmd hArwn ،mktb AlxAnjy ،AlqAhrħ ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤٠٨ ،h- 1988m.

- ktAb sybwyh "mxTwTħ"( ): sybwyh ،xT Ândlsy bxT Abn xrwf ،çdd AlÂwrAq: 343 ،tAryx Alnsx: 562h ،Almktbħ AlwTnyħ ،frnsA.
- ktAb sybwyh( ): sybwyh ،AlmTbçħ AlkbrŶ AlÂmyryħ ،bwlAq ،mSr ، AlTbçħ AlÂwlŶ١٣١٧ ،h.
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb: Âbw AlbqA' Alçkbry ،tHqyq: d. çbdAlĂlh AlnbhAn ،dAr Alfkr ،dmŝq ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤١٦ ،h-1995m.
- lsAn Alçrb: Âbw AlfDl Abn mnĎwr ،byrwt ،dAr SAdr ،AlTbçħ AlθAlθħ١٤١٤ ،h-.
- AlmHbr: Âbw jçfr mHmd bn Hbyb AlbγdAdy ،tHqyq: Ăylzħ lyxtn ŝtytr ،dAr AlĀfAq ،byrwt.
- Almzhr fy çlwm Allγħ wÂnwAçhA: jlAl Aldyn AlsywTy ،tHqyq: mHmd bn ÂHmd bn jAd AlmwlŶ bk wĀxrAn ،dAr AltrAθ ،AlqAhrħ ، AlTbçħ AlθAlθħ.
- AlmsAŶl AlbγdAdyAt: Âbw çly AlfArsy ،tHqyq: SlAH Aldyn bn çbdAllh AlsnkAwy ،mTbçħ AlçAny ،bγdAd.
- AlmsAŶl AlHlbyAt: Âbw çly AlfArsy ،tHqyq: d. Hsn hndAwy ، dmŝq ،dAr Alqlm ،byrwt ،dAr AlmnArħ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠٧ ،h-1987m.
- AlmSbAH Almnyr fy γryb AlŝrH Alkbyr: Alfywmy ،tHqyq: çbdAlçĎym AlŝnAwy ،AlqAhrħ ،dAr AlmçArf.
- mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb: Abn hŝAm AlÂnSAry ،tHqyq: d. çbdAllTyf bn mHmd AlxTyb ،AlTbçħ AlÂwlŶ ،Alkwyt١٤٢١ ،h-2000m.
- AlmfSl fy Snçħ AlĂçrAb: Âbw AlqAsm Alzmxŝry ،tHqyq: d. çly bw mlHm ،mktbħ AlhlAl ،byrwt ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٩٩٣ ،m.

- AlmqASd AlŝAfyħ fy ŝrH AlxlASħ( ) AlkAfyħ: Âbw ĂsHAq AlŝATby ،tHqyq: d. çbdAlrHmn Alçθymyn wĀxrwn ،mkħ Almkrmħ ، mçhd AlbHwθ Alçlmyħ wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmçħ Âm AlqrŶ ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٢٨ ،h- 2007m.
- AlmqASd AlnHwyħ fy ŝrH ŝwAhd ŝrwH AlÂlfyħ Almŝhwr b- «ŝrH AlŝwAhd AlkbrŶ»: bdr Aldyn Alçyny ،tHqyq: Â.d. çly mHmd fAxr wĀxrAn ،AlqAhrħ ،dAr AlslAm ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٣١ ،h٢٠١٠ -m.
- AlmqtDb: Âbw AlçbAs Almbrd ،tHqyq: mHmd bn çbdAlxAlq çDymħ ،çAlm Alktb ،byrwt.
- AlnwAdr fy Allγħ: Âbw zyd AlÂnSAry ،tHqyq: d. mHmd bn çbdAlqAdr bn ÂHmd ،dAr Alŝrwq ،AlTbçħ AlÂwlŶ١٤٠١ ،h- 1981m.

***